

المعاهدة الدولية

بشأن الموارد الوراثية النباتية
للأغذية والزراعة



منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



القرار 2019/1

الاحتفال بمرور خمس عشرة سنة على إنشاء المعاهدة الدولية
للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة

إن الجهاز الرئاسي،

إذ يقرّ بالإنجازات الملحوظة والتقدم المحرز في السنوات الخمسة عشرة الأولى من تنفيذ المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (المعاهدة الدولية)؛

وإذ يعيد التأكيد على أن التنفيذ الفعال للمعاهدة الدولية يساهم في مواجهة التحديات العالمية الحالية الملحة المتصلة بالأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة وتغير المناخ؛

وإذ يعرب عن قلقه إزاء استمرار تآكل التنوع الوراثي بوتيرة تنذر بالخطر، وفي ظلّ ازدياد عدد سكان العالم، يتزايد سوء التغذية والعدد الإجمالي للجوع، وفي نفس الوقت تتزايد الآثار الضارة لتغير المناخ أيضاً؛

وإذ يدرك تأثير التغييرات في المشهد السياسي العالمي وتطور التكنولوجيات المتقدمة بالنسبة إلى صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام خلال السنوات الخمسة عشرة الماضية، والآثار المحتملة لذلك على تنفيذ المعاهدة الدولية؛

وإذ يستذكر القرار 2017/1، مساهمة المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030،

1- يعيد التأكيد على التزامه بالتنفيذ الكامل للمعاهدة الدولية، بحيث تواصل توفير إطار عالمي فعال وصالح لإدارة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة؛

2- ويشجع الأطراف المتعاقدة على تنفيذ المعاهدة الدولية في سياساتها واستراتيجياتها وبرامجها الوطنية وتعزيز إدماج الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في خطط التنمية الوطنية، والميزانيات والأولويات الوطنية للحصول على الدعم من الجهات المانحة مع مراعاة التشريعات الوطنية حسب المقتضى؛

3- ويدعم بقوة التعاون ومواصلة تطوير الشراكات بين الأطراف المتعاقدة ومختلف أصحاب المصلحة من أجل الإدارة الفعالة والعادلة للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بموجب المعاهدة الدولية؛

- 4- **ويشدد** على الحاجة إلى زيادة الاستثمارات في مجال صون وتوافر واستخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة غير المستخدمة حالياً بشكل كافٍ، أو غير الممتلئة على نحو كافٍ في مجموعات بنوك الجينات في جميع أنحاء العالم، والتي تعتبر مهمة لمواجهة سوء التغذية والتحديات الأخرى؛
- 5- **ويقر** بأهمية توسيع نطاق تغطية النظام المتعدد الأطراف للحصول على الموارد وتقاسم منافعها، لزيادة تيسير الحصول على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وتبادلها، وبالتالي زيادة الجهود العالمية لصون هذه الموارد واستخدامها على نحو مستدام؛
- 6- **ويقر أيضاً** بأن التقاسم العادل للمنافع، بما في ذلك تقاسم المنافع النقدية تبادل المعلومات ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، هو أمر ضروري لتحقيق التنفيذ الكامل للمعاهدة الدولية؛
- 7- **ويدعو** الأطراف المتعاقدة والشركاء إلى مراعاة الفقرة 4 من المادة 18 من المعاهدة الدولية وبذل جهود متضافرة والالتزام بتنفيذ استراتيجية التمويل المحدثه لدعم وتعزيز تنفيذ المعاهدة الدولية؛ وتحقيقاً لهذه الغاية، ومع التذكير بالمادة 18 من المعاهدة الدولية، **يحث** الأطراف المتعاقدة على تعبئة الموارد لتحقيق أهداف المعاهدة الدولية.